

تونس

المديونية أو التنمية ؟

مُواصلَة تسديد خدمة الدين الذي يزداد عبؤُه باستمرار وذلك برغم ضخامة الأموال التي تمّ إرجاعها والتضحيات الجسيمة التي تكابدها الطبقات الشعبية، أو استعمال الموارد المالية العمومية من أجل خلق الشروط التي من شأنها أن تسمح بالرفع في مستوى عيش هذه الطبقات الشعبية ؟ تلك هي المعادلة التي تواجه تونس، والتي تكتسي اليوم طابعاً ملحاً نظراً لكونها تطرح بعد عقدين مثل خلالها تسديد خدمة الدين الأولوية على حساب المصالح الحيوية للمجتمع . إنّ تونس لا تفتقر إلى مؤهلات لكي تشجع في التقدّم، بعد انقضاء نصف قرن على نيلها الاستقلال، نحو مجتمع عادل وحرّ ومزهر، بشرط أن تتخلص قبل ذلك من عراقيل عدّة من بينها المديونية الخارجية .

نشأ الدين الخارجي بعد الاستقلال. وكان يفترض أن تمثل القروض الخارجية أداة أساسية نحو "تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" المنشودة. لكن نظرا لمستواها المرتفع، ولتعدد انعكاساتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أصبحت المديونية من أبرز معضلات الواقع التونسي.

كم تبلغ قيمة الدين الخارجي لتونس ؟ بلغ إجمالي دين تونس ¹ 57,8 مليار دينار سنة 2006، أي ما يمثل 140,4% من الناتج الداخلي الخام. ويتوزع هذا الدين ما بين دين داخلي بنسبة الثلثين (63,1%)²، ودين خارجي بنسبة الثلث (36,9%). ويمثل الدين العمومي نسبة 41,7% من مجموع دين البلاد. أو 26,5% من الدين الداخلي و 92% من الدين الخارجي. وتعكس هذه الوضعية الوزن الهام للدولة في الاقتصاد التونسي.

أما إجمالي الدين الخارجي (طويل ومتوسط وقصير الأمد) فإنه تجاوز 24 مليار دينار، أي نسبة تداين تساوي 58,5% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 57,9% سنة 1986. ومنذ ذلك التاريخ تضاعف كل من الناتج الداخلي الخام والأسعار الجارية وقائم الدين 5,7 مرة: حيث ارتفع الأول من 7,2 مليار دولار إلى 41,1 مليار دولار، فيما ارتفع قائم الدين من 4,2 مليار دينار إلى 24,1 مليار دينار. ويعود جزء هام من هذا الدين إلى الإدارة العمومية بنسبة 67,5%، ثم الشركات العمومية بنسبة 24,4%، فيما تقتصر حصة الشركات الخاصة على 8,1%. بناء على ذلك تمثل الدولة أهم عنصر في مجال الهديونية الخارجي.

من ناحية أخرى، يبين تطور هيكله قائم الدين الخارجي حسب طبيعة الدائنين، خلال العقدين الأخيرين، تدعم مكانة الدائنين الخواص. حيث ارتفعت حصة أسواق رأس المال الدولية من 36% سنة 1986 إلى 43% سنة 2006. كما تراجعت في الوقت نفسه حصة مصادر الدين العمومية من قائم الدين الخارجي الإجمالي من 64% إلى 57%. كما يضاف إلى ذلك التقدم الملحوظ لحصة القروض قصيرة الأمد التي ارتفعت من 3,7% سنة 1986 إلى 18,1% سنة 2006.

¹ بحساب العملة المحلية وباعتبار الدين الخارجي قصير المدى الذي تبلغ قيمته 4,355 مليون دينار تونسي
² البنك المركزي التونسي "الدين الخارجي لتونس سنة 2006" تونس، أكتوبر 2007 الصفحة 7 (باللغة الفرنسية)

زيادة على ذلك، يُؤدّي تدعيم مكانة الأسواق الماليّة في إجمالي قائم الدّين إلى الزيادة الهامّة في حصّتها في خدمة الدّين من 4,7% سنة 1997 إلى 31,2% خلال سنة 2006، ممّا يؤكد بدوره نزعة شروط المديونيّة الخارجيّة التّوسّعيّة نحو التدهور. أخيرا، يتحكّم أربعة دائنين لوحدهم بما يقارب 66% من قائم الدّين متوسّط وطويل الأمد سنة 2006، وهم على التّوالي: الأسواق الماليّة بنسبة 30,2% والدولة الفرنسيّة بنسبة 13,8% والبنك الإفريقي للتنمية بنسبة 11,8% وأخيرا البنك العالمي بنسبة 10%. **هل أنّ تونس بحاجة إلى القروض الخارجيّة؟** يزعم الفكر السائد أنّ القروض الخارجيّة تمكّن من تفادي "الرقص الهيكلي للدّخار المحلي". بعبارة أخرى، تلتجئ الدولة التونسيّة إلى الاقتراض الخارجيّة بغيره تمويل التنمية وتحديث البلاد، أي بهدف تهيئة الثّراب الوطني، والاستثمار في القطاعات الاقتصاديّة الإستراتيجيّة، وتحسين التعليم ونظام الصحّة العموميّة وتمويل البحث العلمي والثقافة، ومن أجل إقامة دولة القانون وتيسير الوصول إلى القضاء، وتمويل حماية البيئة، الخ . فهل تدعم أرقام الدّين في تونس هذا الاعتقاد السائد؟

بلغ مجموع القروض متوسطة وطويلة الأمد، التي تحصّلت عليها تونس، من سنة 1986 إلى 2006 ما قيمته 32,4 مليار دينار. كما بلغ مجموع المبالغ الماليّة التي سدّتها، خلال نفس الفترة، بعنوان خدمة الدّين ، قيمة 36,2 مليار دينار. وبالتالي، يبرز ميزان المحاصيل الصّافية لرؤوس الأموال بعنوان القروض متوسطة وطوي لة الأمد³ حاصلًا سلبيًا بقيمة 3,8 مليار دينار، أي ما يضاهاه تقريبا قيمة إجمالي قائم الدّين سنة 1986 أو أكثر من قيمة قائم سنة 1984⁴.

نلاحظ إذا أنّ تونس قد سدّدت بعنوان الاقتراض الخارجيّة أكثر ممّا تلقت . فهي بالتالي مصدرّة لرؤوس أموال الاقتراض، ويتّضح بمقتضى ذلك أنّ تونس هي التي تموّل المؤسسات والأسواق الماليّة الدوليّة وليس العكس. بعبارة أخرى، تُبرّم الدولة التونسيّة

³ يساوي ميزان المحاصليّ الصّافيّ لرؤوس أموال الاقتراض هو محصول القروض الجديدة (من ناحية المقياس +) إلا تسديد خدمة الدّين (من ناحية المصاريف -)

⁴ تبعًا لتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قرّرت الحكومة التونسيّة حذف دعم المواد الغذائيّة الأساسيّة بداية من 1 جانفي 1984 ممّا أدّى بالخصوص إلى مضاعفة سعر الخبز. كما نتج عن هذا القرار انتفاضة شعبية (انتفاضة الخبز). بعد عدّة أيّام من الاضطرابات الخطيرة، التي تسبّبت في وفاة قرابة 50 شخصا (حسب حصيلة رسميّة). اضطرّ الرّئيس بورقيبة إلى الإعلان عن العودة إلى السعر الأصلي للخبز والإبقاء على الصندوق العامّ للتعويض.

قروضا جديدة لغاية وحيدة ألا وهي تسديد خدمة الدين الخارجي، وليس بغاية تمويل التنمية المزعومة. ومن خلال ذلك يتضح لنا أن القروض العمومية لا تخدم لا التنمية ولا الاقتصاد، كما لا تفيد في شيء خلق مواطن الشغل، ولا تساهم في تحسين مستوى عيش التونسيين، ولا تخدم تعميم الديمقراطية على الحياة السياسية، ولا تصلح أيضا لحماية البيئة.

نتيجة لذلك، تضطرّ الدولة إلى توظيف جزء من محاصيلها الجبائية في تسديد خدمة الدين، وذلك بالإضافة إلى مجموع ما تحصل عليه سنويًا من الخارج في شكل قروض جديدة. وهي إذ تفعل ذلك إنما تحرم الأجراء، والطبقات الشعبية عموما، من موارد مالية من حقها أن تتمتع بها هي بكيفية تمكنها من تحسين شروط عيشها.

لماذا إذا تواصلت الدولة التونسية الاقتراض من الخارج ؟ إن سبب ذلك بسيط حيث أنه كما رأينا نشتمعمل القروض الجديد برمتها في تسديد خدمة الدين . بعبارة أخرى يُستخدم الدين الجديد في تسديد الدين القديم . لكن نظرا إلى الطبيعة الخاصة لآلية الدين الخارجي، فإنّ شروط سداده تخلق مزيدا من الدين ذلك أن آلية الدين الخارجي ليست وسيلة تمويل عادية، وإنما آلية استعمارية جديدة تتمثل وظيفتها الأساسية في تحويل فائض قيمة العمل المحلي نحو الرأسمال الدولي.

تتميّز الشروط الجديدة للمديونية، التي برزت في بداية ثمانينات القرن العشرين، في ظلّ النظام الرأسمالي الجديد، بتناقل ملحوظ لعبء المديونية. ممّا جعل الكثير من دول الجنوب تواجه صعوبات جمّة في سبيل ضمان تسديد خدمة الدين. ولقد بلغ الأمر بالبعض منها مبلغا جعلها نشرف على الإفلاس، وهو حال الدولة التونسية سنة 1986. في المقابل تمكّن ردّ الرأسمالية العالمية على هكذا أزمة دين، في إخضاع أقطار الجنوب إلى برامج التعديل الهيكلي

أخضعت تونس بدورها إلى هذا البر نامج سنة 1986. في البداية، لم يتقبل النظام المحلي سياسة التعديل بالتحوّاب محاولا تجنّبها ما استطاع ، لكنّ تضافر الصّعوبات في فتوة وجيرة من الزّمن لا تتعدّي السنتين ، منها الأزمة المالية وحالة شبه إفلاس الدولة خلال سنة 1986، وكذلك إقالة الوزير الأول محمّد مزالي ثمّ إحالته على القضاء، وهو

الذي كان يُعدّ خليفة مُحتملاً "للمُجاهد الأكبر"، وأخيراً انقلاب 7 نوفمبر 1987، مكن من وضع برنامج التعديل الهيكلي حيّز التنفيذ الفعلي. بعد ذلك، سنة 1995، تمكّن الرأسمال الأوروبي من إحكام هيمنته على تونس من خلال اتفاق التبادل الحرّ . ومنذ ذلك التاريخ أصبح يُسرف، بمعنيّة صُنْدوق النُقد الدُولي والبنك العالمي، على السّياسة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للبلاد التّونسيّة.

كم يكلف تونس سداد خدمة الدين ؟ بلغت خدمة الدين الخارجي سنة 2006، 3,9 مليار دولار (3/4 لسداد رأس المال و 1/4 للفوائض). أمّا وزنها بالنسبة للنتائج الداخلي الخام فإنه قد ارتفع من 9,4% سنة 1986 إلى 9,9% سنة 2006. وعلى سبيل المقارنة، بلغ إجمالي ميزانية التعليم العمومي (تصرفاً وتجهيزاً) بأصنافه الثلاثة بالإضافة إلى البحث العلمي والتكوين المهني 2,9 مليار دينار، فيما بلغت ميزانية الصحة العموميّة 0,7 مليار دينار. كما التهمت خدمة الدين ما بين سنة 1984 و 2006 أكثر من 37 مليار دينار. لكن وعلى الرّغم من هذا التّزيف الهامّ، تضاعف قائم الدين 6,2 مرّة خلال نفس الفترة، وأكثر من ثلاثين مرّة منذ 1970.

يُمكننا مؤشّر الدين بحساب السّاكن من التّ عرفّ على "الثقل الاجتماعي" لخدمة الدين الخارجي. ارتفع هذا المؤشّر بالنسبة إلى تونس من 90 ديناراً سنة 1986 إلى 383 دينار سنة 2006. هكذا يكون عبء خدمة الدين قد تضاعف 4,2 مرّة خلال عقدين من الزّمن. في الأثناء تضاعف النّاتج الداخلي الخام بحساب الفرد (بالأسعار الجارية) 4,1 مرّة. ويبيّض من خلال ذلك أنّ خدمة الدين تحُ ول دون ترجمة النّمو الاقتصادي إلى تحسّن فعلي لمُستوى عيش التّونسيين، وذلك نتيجة لتحويله وجهة جزء من فوائد هذا النّمو نحو الخارج.

عندما نقارن ما يتطلّبه تسديد خدمة الدين مع كُلفة الاستثمار العمومي نُدرك إلى أيّ مدى تتسبّب هذه الخدمة في تحويل وجهة المَحاصيل المَاليّة العموميّة من الاستثمار المُنتج نحو الرأسمال الخارجي . حيث يُؤكّد المُؤشّر⁵ الذي نحصل عليه الاتجاه الذي ل حظناه

5- يبرز مؤشّر خدمة الدين الخارجي/الاستثمار العمومي علاقة إجمالي خدمة الدين الخارجي بحساب الدين إلى الاستثمار العمومي خلال نفس السّنة. نحصل على هذا المؤشّر بقياس: خدمة الدين (بالدينار الجاري) / ((الاستثمار العمومي (% المصاريف العموميّة) / 100) x (مصاريف الدّولة (%الناتج المحلي الخام/100) الناتج المحلي الخام (بالدينار الجاري)

سابقاً، ذلك أنّ حصة خدمة الدين قد ارتفعت مُقارنةً بمبلغ هذا الاستثمار من 2,5 سنة 1986 إلى 4,2 سنة 2006، أي بعبارة أخرى، تكلف خدمة الدين أربعة أضعاف قيمة الاستثمار العمومي العامّ

تراجع مستوى الإنفاق العمومي في الصحة⁶ بالنسبة للنتائج الداخلي الخامّ من 2,3% سنة 1955 إلى 1,6% سنة 2006. كما انخفض بالمقارنة مع مجموع مصاريف الدولة، حيث تراجعت حصتها النسبيّة من 5,7% سنة 1995 إلى 5,2% سنة 2006. تدلنا العلاقة ما بين خدمة الدين ومجموع النفقات العموميّة في مجال الصحة عن العبء الذي تمثله خدمة الدين بالنسبة للأموال المخصّصة للصحة العموميّة . ويبرز المؤشر⁷ الذي نحصل عليه من خلال هذه العلاقة ازدياداً ملحوظاً لهذا العبء، حيث ارتفع المؤشر من 3,753 سنة 1995 إلى 5,588 سنة 2006. بعبارة أخرى، تكلف خدمة الدين الشعب التونسي ما يربو عن 5,6 ميزانيّة من ميزانيّة الصحة العموميّة لسنة 2006. أمّا بالنسبة للنفقات العموميّة الإجماليّة⁸ في مجال التعليم⁹ بعلاقة بالنتائج الداخلي الخامّ فإنها قد انخفضت من 6,7% سنة 1995 إلى 6,1% سنة 2000 لترتفع إلى 7,1% سنة 2006. بالتوازي مع ذلك، انخفضت الحصة النسبيّة لنفقات التعليم بالمقارنة مع إجمالي الإنفاق العمومي وكانت على التوالي 17,2% سنة 1995 ثمّ 15,4% سنة 2000 لترتفع إلى 21,9% سنة 2006.

لكن على الرّغم من ذلك ليس بإمكان هذه الزيادة في نفقات التعليم العمومي أن تجبر الضّرر الذي لحق المؤسسة التربويّة، بسبب التراجع الفاجع لهذه النفقات خلال عقد التسعينات. في الحقيقة، ليست الزيادة المسجلة في السنوات الأخيرة سوى النتيجة المنطقيّة

⁶ إجمالي الإنفاق العام على الصحة. حصة الإنفاق في مجال الصحة العامة من إجمالي الناتج المحلي الخام. ويعادل الإنفاق على الصحة العامة إجمالي الإنفاق الجاري على الصحة بالإضافة إلى الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال) في الصحة. ويمكن تعريف إجمالي الإنفاق الجاري على الصحة بأنه الإنفاق على : الخدمات العلاجية والتأهيلية والرعاية (العلاجات بالمستشفيات والعلاجات اليومية، والعلاجات الخارجية للمرضى والعلاجات بالمنزل) وخدمات الرعاية التمريضية طويلة الأجل (الاستشفاء ودور الصحة) والخدمات الإضافية المرتبطة بالعلاجات الصحية والمنتجات الطبية التي يتم تقديمها للمرضى وخدمات الوقاية والصحة العامة وإدارة الصحة والتأمين الصحي.

⁷ مؤشر خدمة الدين / نفقات الصحة العموميّة هو معامل المبلغ السنوي لخدمة الدين، المعبر عنه بالدينار، إلى مبلغ خدمة الدين السنوي بحساب الدينار إلى إجمالي النفقات العموميّة في مجال الصحة. ونحصل على هذا المؤشر بقسمة = خدمة الدين (الدينار الجاري) / [(نفقات الصحة العموميّة (% الناتج المحلي الخام) / 100) x الناتج المحلي الخام (الدينار الجاري)]

⁸ مستويات التعليم الثلاثة بالإضافة إلى البحث العلمي والتكوين المهني

⁹ حصة الإنفاق العام المخصص لجميع الفئات التعليمية (التصنيف المعياري الدولي للتعليم (المستويات من 0 إلى 7 من التصنيف المعياري الدولي للتعليم ISCED) من الناتج المحلي الخام. ويشمل الإنفاق، نفقات التجهيز (الإنفاق على البناء والتجديد، والإصلاحات الرئيسية، وشراء المعدات الثقيلة أو المركبات) والنفقات الجارية (الإنفاق على السلع والخدمات التي تستهلك أثناء السنة الجارية، والتي تحتاج إلى تجديد في السنة الموالية).

لارتفاع السّريع الذي سجله عدد الطلبة، الذي تضاعف 3,2 مرّة ما بين 1995 و 2006. وبالتالي بالكاد تستطيع الزيادة في ميزانيّة التعليم تغطية الحاجيات الماليّة التي يتطلبها توافد هذا الكمّ الهائل من الطلبة¹⁰.

من المستفيد من القروض الخارجيّة ؟ يتنزّل تسديد خدمة الدّين منذ عدّة سنوات في وضع محلي اقتصادي واجتماعي موسوم بصعوبات متنامية، ممّا أثر سلبا على ميزانيّة الدّولة، التي تمرّ من خلالها أموال التسديد نحو الخارج.

نعلم أوّلا أن برنامج التعديل الهيكلي قد أوكل للدّولة مهمة أساسيّة تتمثّل في ضمان تسديد خدمة الدّين الخارجي. ولقد رأينا أن عبء هذه الأخيرة في ازدياد مستمرّ. وهو ما يطرح في حدّ ذاته تحدّي كبير على الماليّة العموميّة. ويبدو تحقيق هذه المهمّة صعب للغاية بالنظر لكونها تدرج في ظرفيّة تتسم بتقلص الموارد الرعيّة التقليديّة للدّولة.

إنّ الأمر يتعلّق بالخصوص بالموارد غير الجبائيّة والتي تمثّل أكثر من 12,8% من المقاييس العاديّة لميزان الدّولة سنة 2006، مقابل 29,6% سنة 1984. وكانت هذه الموارد تتأثّر بما يربو عن 60% من استغلال النفط. ثمّ بدرجة ثانية من الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالواردات. ولقد انخفضت حصّة هذه الرّسومات والأداءات الجمركيّة بالنسبة للمقاييس الجبائيّة من 22,8% سنة 1995 إلى 12% سنة 2000 ثمّ إلى 6,2% سنة 2006، كنتيجة لتفكيك الحماية الجمركيّة¹¹ التي فرضها اتفاق الشراكة.

كما نلاحظ، في الوقت الذي ما انفكّ فيه عبء خدمة الدّين يتزايد، وبالتالي سداد الدّولة، تسجّل الموارد التقليديّة لهذه الأخيرة تقلصا ملحوظا. ولقد كان لهذه الوضعيّة انعكاسات سلبية عديدة: الالتجاء إلى مزيد الاقتراض، والضغط على المصاريف الاجتماعيّة والبحث عن موارد تمويل جديدة.

بالإضافة إلى "سياسة التقشف"، التي أشرنا إليها أعلاه، من خلال الحديث عن قطاعي التّعليم والصّحة، بإمكاننا أن نضيف هنا الازدياد المستمرّ للقروض الخارجيّة. لقد سجّلت قيمة القروض الخارجيّة ارتفاعا يقدر بمعدّل سنوي بقيمة 4,6 مليار دينار، خلال

¹⁰ المقصود هو جبل الانفجار الديمغرافي خلال عقد الثمانينات.
¹¹ التفكيك الكامل للمعالم الجمركيّة على المنتجات المصنّعة أصبح ساري المفعول بداية من 1 جانفي 2008. أما بخصوص الخدمات والمنتجات الفلاحيّة فإنّ الحماية لم يقع إلّا تماتها تماما إلى حدّ الآن.

الثمانينات، ثم 1,3 مليار دينار خلال التسعينات، و 2,4 مليار دينار خلال السنوات الأولى بعد الألفين.

أما بخصوص الموارد المالية الجديدة، فإن الأمر يتعلق أوّلاً بإعادة تنظيم نظام الجباية، ثمّ بسياسة الخوصصة التي تدرج في إطار برنامج التعديل الهيكلي. لقد مكّنت إعادة هيكلة نظام الجباية الدولة من تدارك النقص في الموارد المترتب عن تقلص الموارد الريعية، من ناحية، ومن مواجهة جزئية للارتفاع المتواصل لخدمة الدين، من ناحية أخرى.

تمثّل الموارد الجبائية سنة 2006 أكثر من 87% من الموارد العادية لميزانية الدولة، مقابل 70% سنة 1984. ويتحمّل عبء هذه الضرائب على وجه الخصوص الأجراء ومداخيل الطبقات الشعبية. وذلك من خلال الأداءات المباشرة التي أصبحت تمثل أكثر من 34% من الموارد العادية للدولة مقابل أقلّ 17% سنة 1984. وتساهم الأجرور إلى مستوى 42% من جملة الأداءات المباشرة، في حين أنها لا تتلقّى سوى ثلث الناتج الداخلي الخام. في نفس الوقت، تساهم مرابيح الشركات بما يساوي 44,7% من قيمة الأداء المباشر، بينما نجدها تحصل على ما يزيد عن 50% من نفس الناتج.

تضاعفت قيمة موارد الجباية بعنوان الأداء المباشر 2,6 مرّة لترتفع بذلك من 1109 مليون دينار إلى 3107 مليون دينار، ما بين 1997 و 2006. في الوقت ذاته، تضاعف الناتج الداخلي الخام الاسمي 1,9 مرّة فقط. وهو ما يعطينا فكرة واضحة عن طبيعة هذا المسار الذي يؤدي إلى تهرئه مستمرّة للمقدرة الشرائية للأجرور، نظرا لكونها تساهم بالقسط الأوفر في تحقيق الموارد الجبائية. وهو ما يدلّ عليه أيضا تطوّر الضريبة الوسطى على الأجرور التي ارتفعت من 8,2% سنة 1995 إلى 10,1% سنة 2000 ثمّ إلى 11,1% سنة 2004.¹²

من ناحية أخرى، تساهم الأداءات غير المباشرة بنسبة 53% في المقابيض العادية. لم تتغيّر هذه النسبة كثيرا منذ منتصف الثمانينات. وتتغذى هذه الأداءات بالخصوص

¹² وزارة التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. المعهد الوطني للإحصاء "التقرير السنوي حول خصائص أعوان الوظيفة العمومية لسنة 2004" تونس، ماي 2006 الصفحة 24 (باللغة الفرنسية)

بواسطة الأداء على القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك¹³. وتطال هذه الأخيرة بشكل خاصّ الطبقات الشعبيّة، أكثر من الأقلّيّة الغنيّة. كما يبدو الوزن النسبي لهذه الأداءات مرتفع ممّا يعبّر في حدّ ذاته على الطبيعة الاجتماعيّة غير العادلة للنظام الجبائي التونسي. عرف مسار الخوصصة الدّي انطلق سنة 1987، تسارعا ملموسا منذ سنة 1998. ولقد تمّ حتّى اليوم ال بقوّة في 256 مؤسسة عموميّة أو إسناد امتياز بسعر إجمالي بلغ 5865 مليون دينار¹⁴. كما تمّت الخوصصة الكاملة لـ 108 مؤسسة، فيما وقعت الخوصصة الجزئيّة لـ 16 مؤسسة أخرى، وتصفيّة 19 مؤسسة. شملت الخوصصة كافة القطاعات الاقتصاديّة. من حيث القيمة، يأتي قطاع الخدمات في رأس القائمة بنسبة 81% من إجمالي محصول الخوصصة، ثم الصنّاعة بنسبة 18% وأخيرا الفلاحة بحصّة لا تزيد عن 0,7%. أمّا من حيث عدد المؤسسات المخصوصة فإن الخدمات تمثل 54%، فيما تمثل المؤسسات الصنّاعيّة 38% والمؤسسات الفلاحيّة ومقاولات الصيّد 8%. ملكت الخوصصة، في ظرف ع قدين، الرأسمال الأجنبي من شراء قطاعات صناعيّة وخدماتيّة بأكملها. وكنتيجة لذلك ارتفعت حصّة هذا الرأسمال في إجمالي محصول الخوصصة إلى مستوى 87% أي ما قيمته 5,1 مليار دينار. لقد تمّ تبني هذه السياسة التي لها تأثير حاسم على مستقبل تونس والتونسيين، ثمّ الشروع في تطبيقها، في غياب أيّ شكل من أشكال الاستشارة الديمقراطيّة. كما أنّ آليّاتها وإجراءات تنفيذها يشوّهها التعتيم بالإضافة لكونها لا تخضع لأيّ رقابة ديمقراطيّة، وبالتالي تفتح الباب على مصراعيه للممارسات المشبوهة وذات الطابع المضاربي.

بالإضافة إلى عرض كلّ ما له قيمة تبادليّة ضمن الشركات العموميّة، أي التي بإمكانها أن تمكّن من الحصول على النقد المنعش لخزائن الدولة، شرع منذ عدّة سنوات في استكشاف مصدر تمويل جديد يتمثّل في نظام الامتيازات. هكذا إذا أصبح بإمكان الدولة بفضل نظام "شيد وامتلك واستغل" (Build, Own & Operate)¹⁵ تحقيق هدفين بضربة واحدة. ففي كلّ مرّة تباع فيها امتيازات تحصل على المال و "نقتصد" بالمناسبة

¹³ توظف هذه الرسوم بالخصوص على السيّارات، والمحروقات، والتبغ والمشروبات الكحوليّة.

¹⁴ <http://www.privatisation.gov.tn/>

¹⁵ نظام "شيد وامتلك واستغل" أي نظام اللزمت الذي يتضمّن البناء والاستغلال ثمّ إرجاع المنشأة (عموما بعد مدّة استغلال تفوق 20 سنة) إلى الملك العامّ على اثر نهاية مدّة اللزمت

ذاتها، المعادل على مستوى الاستثمار المنتج الذي كان عليها إنفاقه في صورة عدم بيع الامتياز. تشمل أغلب الامتيازات التي تمّ بيعها إلى حدّ الآن إنجاز وحدات تجهيزية كبيرة في قطاعات الاتصالات والنقل والأشغال العمومية وإنتاج الطاقة، الخ.

يساوي إجمالي محصول الخوصصة نسبة 24,6% من إجمالي قائم الدين الخارجي سنة 2007، ونسبة 15,2% فقط من المبلغ الإجمالي لخدمة الدين الذي تمّ تسديده ما بين 1987 و 2007. فماذا نستنتج من هذه المقارنة؟ أن جزءا لا يستهان به من الشركات العمومية قد تمّ بيعها بسعر هو، في نهاية الأمر، ساخر بالمقارنة مع الدين الخارجي الذي تجرّه البلاد. فهل هذا يبرّر جرّها إلى مغامرة المديونية الخارجية؟ وهل هذا يشرّع مواصلة تسديد خدمة الدّين؟ طبعا لا! إنّ المديونية، على غرار الخوصصة، تنتج من المنطق الاستعماري ذاته، والذي يتعارض مع مصالح تونس ومصالح الطبقات الشعبية.

لكن رغم كلّ ذلك هناك رابحون في هذه القضية: إنهم أصحاب رؤوس أموال الاقتراض، أي الرأسماليون الأجانب الذين يمثلون المس تفيدون الأساسيين من آليّة الدين الخارجي ومن الخوصصة، بينما يتحمّل الأجراء والمنتجون الصّغار المحليون عبئها المالي، وذلك بواسطة الضرائب، والرّسوم والمكوس، وكذلك على مستوى تدهور القدرة الشرائية، والخدمات الاجتماعية والحقوق بشكل عامّ.

وضعية اجتماعية ملحة. اتّسمت الأشهر الأولى من سنة 2008 في تونس بأطول حركة احتجاج شعبية شهدتها الإقليم المنجمي في جنوب غرب البلاد. قامت السّلطة، بعد فترة تردّد أولى، بقمع الانتفاضة بشدّة. تمثّل هذه الأحداث التعبير الجماهيري الأوّل عن الأزمة الاجتماعية التي تعاني منها المنطقة، والبلاد بشكل عامّ، منذ عدّة سنوات. ألا تتطلّب الاستجابة إلى المطالب المشروعة للطبقات الشعبية فسخ الدين الخارجي؟

بصفة عامّة، وبغضّ النظر عن الشّروط الموروثة عن فترة التسيير البيروقراطي، تعدّ الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن المآل المنطقي لاختيارات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية الجديدة المعتمدة منذ عقدين. وينتج النظام السياسي الذي يسيّرها عن طريق الهمج بين قدر ما من ال ليبرالية الاقتصادية الخاضعة لرقابة البيروقراطية،

وكذلك تراجع الدور الاجتماعي للدولة والذي يحاول، برغم عزيمة الذي لا يثنى، بواسطة مجموعة من المسكنات المتنوعة، مراعاة مصالح كل من الدّنب والخروف . ثمّ، بالإضافة إلى كل ذلك، باستعمال قمع سياسي ما انفكّ يحاول التّواري خلف أشكال زائفة من الديمقراطيّة. وينتج عن هكذا نظام بالخصوص:

أولاً، نتائج لها علاقة مباشرة بتفكيك الحماية الجمركيّة، والاندماج صلب السّوق العالميّة والتّبعيّة المتنامية تجاه هته السّوق التي تنجم عن هذا اندماج. خاصّة تنامي ثقل المنافسة العالميّة السّاحق داخل السّوق المحليّة: "من ناحية أخرى، يرافق انفتاح الاقتصاد على الخارج منافسة متزايدة، تضغط بثقلها على قطاعات اقتصادية أساسيّة" ¹⁶. ويتمثل الجواب على مستوى ميزانيّة الدولة في تمويل "برنامج تأهيل" الشركات، وتجهيزات البنية الأساسيّة والموارد البشريّة، مشكوك في فعاليّته. فبفضل هذا البرنامج الذي انطلق سنة 1996 تلقت 2711 شركة خاصّة إلى حدود شهر مارس 2008، مبلغ 0,609 مليار دينار في شكل منح عموميّة ¹⁷.

ثمّ الارتفاع الحادّ لأسعار أغلب الموادّ الأساسيّة منذ سنة 2005، وهو ما أثر بشكل كبير على مستوى الأسعار في سوق محليّة انتوّعت منها الحماية الجمركيّة بشكل تامّ، بالإضافة إلى كونها تشهد بتبعيّة هامّة للسّوق العالميّة بالنسبة لجزء هامّ من احتياجاتها من الموادّ الأوليّة، و موادّ التجهيز، ومن الموادّ الغذائيّة والطاقيّة.

وكنتيجة لكلّ ذلك، سجّلت أسعار التفصيل لمجمل الموادّ الأساسيّة في السّوق المحليّة ارتفاعاً حاداً، خاصّة خلال السّداسي الأول من سنة 2008: بنسبة 8,7% لأسعار الموادّ الغذائيّة، خاصّة الزّيت بزيادة 17,1%، والحليب ومشتقاته بنسبة 15,1% ¹⁸، ثمّ الغلال بنسبة 10,7%، والخضر 8,5%، والحبوب ومشتقاتها 9,5%. كما شمل ارتفاع الأسعار هذا النقل بزيادة 5,6%، والسّكن 4,6%، وخاصّة أسعار المحروقات التي ارتفعت بنسبة 17,4% ما بين سبتمبر 2007 و أوت 2008. أخيراً لم تسلم مصاريف الدّراسة من هذا الارتفاع حيث سجّلت أسعارها زيادة بنسبة 6,4%.

¹⁶ تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2005. صفحة 102. ترجمة الكاتب

¹⁷ البنك المركزي التونسي: "نشرية الظرف الاقتصادي" عدد 79، مارس 2008. (باللغة الفرنسيّة) (<http://www.bct.gov.tn>)

¹⁸ ارتفع سعر الحليب "نسف دسم" بنسبة 20% خلال ستة أشهر.

طالت هذه الزيادة بحدة الطبقات الشعبية حيث أنضاف مفعولها إلى التأثيرات السلبية لعقدين من التعديل الهيكلي . وقد أثرت بشكل خاص على سكان الجنوب الغربي للبلاد، حيث تراكم مفعول ارتفاع الأسعار مع مضاعفات أزمة الشغل متحوّلاً تبعاً لذلك إلى محرك الانتفاضة الشعبية.

وكعادتها، ردت السلطة بواسطة لقمع البولييسي على تشكيات ومطالب جميع أصناف ضحايا سياسة التعديل الهيكلي . فيما شرع جهاز دع ايته، ككل مرة في مثل هذه المناسبات، في اجترار نفس الترهات حول زيادة "عبء" التعويض الذي توظفه الدولة من أجل "دعم الشرائح الاجتماعية المعوزة"¹⁹ ومزاعم انعكاساتها الوخيمة على توازن ميزانية الدولة.

لقد تم إنشاء "الصندوق الوطني للتعويض" في بداية السبعينات، بهدف دعم أسعار بعض مواد الاستهلاك الأساسية، مثل الخبز والزيت والحليب والسكر وكذلك الأسمدة الكيماوية والورق المدرسي، الخ . حثمت إنشاء الصندوق بالإضافة إلى الضرورة الاجتماعية ضرورة سياسية، حيث أن استقرار النظام كان يتطلب من جانب الدولة ضمان الشروط الدنيا لإعادة إنتاج قوة العمل على اثر التدهور الملموس لشروط العيش لأغلبية السكان خلال الستينات.

أصبح صندوق التعويض "عبء الميزانية" الذي يتوجب التخلص منه مباشرة بعد ظهور أزمة الدين في تونس في بداية الثمانينات . لذلك حاولت الدولة حذف صندوق التعويض سنة 1984، على الرغم من غريزة البقاء الحادة لديها، وذلك عملاً "بنصائح" خبراء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، الذين حلّوا بتونس على خلفية أزمة الدين . لكنّ الفشل الدريع الذي منيت هذه المحاولة لم يثنها فيما بعد من نهج سياسة هدفها خلق الصناديق، وذلك عبر التخفيض في عدد المواد المدعمة، من ناحية، والقيام بعدة "تعديلات" لأسعار المواد الأخرى، من ناحية ثانية . في الواقع، لم يتسنّى للصندوق البقاء إلا بسبب استعصاء الصعوبات الاجتماعية، أو حتى احتدادها.

¹⁹ البنك المركزي التونسي. التقرير السنوي لسنة 2006. تونس جوان 2007

بلغ مستوى مصاريف صندوق التعويض نسبة 4% من الناتج الداخلي الخام و 6,2% من إجمالي الاستهلاك الخاص سنة 1984. فيما انخفض الأول سنة 1955 إلى 1,4% والثاني إلى 2,9%، ثم إلى 0,8% و 1,3% سنة 2006. يؤكّد هذا التراجع الاتجاه العامّ والمتمثّل في انسحاب الدولة من الدائرة الاجتماعية.

يبدو "عبء" صندوق التعويض متواضعا، عندما نقارنه بعبء خدمة الدين، حيث تبلغ قيمة الأول 0,3 مليار دينار، فيما تبلغ قيمة الثاني 3,9 مليار دولار، أي أنّ نفقات التعويض تساوي 8,2% فقط من كلفة خدمة الدين. كما تبدو نفقات صندوق التعويض متواضعة عندما نقارنها بمختلف "الهدايا" التي تمنحها الدولة للرأسماليين، منها على سبيل المثال مبلغ 0,609 مليار دينار التي تلقاها هؤلاء في إطار "تأهيل القطاع الصناعي". لكن بالرغم من كلّ ذلك وحدها المعونات التي تخصصها الدولة لدعم أسعار بعض المواد الأساسية هي التي تطرح إشكالا بالنسبة "للوؤوس المفكرة"

يأتي بعد ذلك انخفاض أو حتى التراجع النسبي للمقدرة الشرائية للأجراء الذين يمثلون، حسب نتائج تعداد السكان لسنة 2004، 71,5% من مجموع السكان النشيطين. وقد بلغ سنة 2006 متوسط الأجر الشهري الاسمي 575 دينار²⁰، فيما بلغ الأجر الأدنى الصناعي المضمون 231,3 دينار بالنسبة لنظام 48 ساعة أسبوعية و 200,7 دينار لنظام 40 ساعة ثمّ 7,129 بالنسبة لأجرة يوم عمل فلاح²¹.

خسرت الأجور خلال الثمانينات 15% من قدرتها الشرائية²². كما تراجع الأجر الوسطي بالقيمة الحقيقية من مؤشر 100 إلى مؤشر 98,5²³ ما بين 1984 و 2000. أمّا بالنسبة للأجر الأدنى فإنّ قيمته بالساعة سنة 1983 كانت 0,484 دينار (نظام 40 ساعة) و 0,457 (نظام 48 ساعة) و 2,640 دينار بالنسبة للأجر اليومي الفلاحي. ثمّ تطوّرت مختلف هذه الأجور بالأسعار الجارية سنة 2006 على النحو التالي: 1,158 دينار، و 1,112 دينار، و 7,129 دينار.

²⁰ البنك المركزي التونسي. التقرير السنوي لسنة 2006. تونس جوان 2007 بحساب الأورو (قيمة 1,7 دينار سنة 2006) يساوي متوسط الأجر الشهر الاسمي 388 أورو

²¹ أي بحساب الأورو يساوي الأجر الأدنى الصناعي المضمون على التوالي 136 و 118 أورو و 4,2 أورو بالنسبة ليوم العمل الفلاحي.

²² منظمة الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي: "إستراتيجية تخفيض الفقر. دراسة ظاهرة البطالة في تونس" 1994، صفحة 38

²³ الإتحاد العامّ التونسي للشغل "التقرير الاقتصادي والاجتماعي" المجلس الوطني، ديسمبر 2001، صفحة 115

عندما نأخذ أسعار 1983 بمثابة سنة أساس، نحصل على زيادة في مؤشر الأسعار لسنة 2006 تساوي 3,03 أضعاف، في الأثناء تضاعفت القيمة الحقيقية للأجور الدنياب 2,4 بالنسبة للصناعة و 2,7 بالنسبة للفلاحة. أو بعبارة أخرى، تدرجت هذه الأجور بالقيمة الحقيقية سنة 2006 بنسبة 15% مقارنة بمستواها سنة 1983. كما تضاعف الناتج الداخلي الخام بحساب الفرد بقيمة أسعار 1983، خلال نفس الفترة 4,9 مرة. وهو ما يبرز خسارة معتبرة على مستوى المقدرة الشرائية لما لا يقل عن 280 ألف عاملة وعامل، يمثلون 13% من مجموع الأجراء، يحصلون على الأجر الأدنى.

يأتي بعد ذلك بقاء نسبة البطالة في مستوى مرتفع، على الرغم من التراجع الطفيف، الذي تشير إليه نتائج تعدادا السكان الأخيرين من 16,3% سنة 1994 إلى 14,1% سنة 2004. في الواقع، لا يزال التشغيل على غاية من الهشاشة، وهو ما تدلّ عليه عديد الظواهر السلبية مثل الارتفاع الحادّ لبطالة الشباب، مع تطوّر ظاهرة لم تكن معروفة قبل 1995، وهي بطالة حاملي الشهادات الجامعية الكثيفة، وكذلك ظاهرة تضخم القطاع غير المهيكّل الذي يشغل، حسب المصادر، ما بين 30 و 45% من النشيطين المشغولين. إذا ليس من الغريب أن تمثل البطالة والمقدرة الشرائية السببان المباشرين للأحداث الأخيرة في الحوض المنجمي.

لقد بات من الواضح أنّ الليبرالية الاقتصادية وانسحاب الدولة من الدائرة الاجتماعية المتزايد يكلفان المجتمع ثمنا عاليا، على مستوى المقدرة الشرائية والشغل ومستوى العيش. ولاستكمال هذه اللوحة القاتمة، بإمكاننا أن نضيف باقتضاب شديد بأنّ النتيجة الطبيعية لمثل هذه الخيارات إنما هو "تنامي النفقات الأمنية لدولة أصبحت رهينة اللوبيات التي تنشط من أجل استخلاص أوفر الأرباح في أقرب الآجال من الليبرالية الاقتصادية التي تطبّق في غياب الليبرالية السياسية، وهو ما ينتج عنه خنق كلّ إمكانيّة احتجاج أو استنجاد"²⁴.

²⁴ عبد الجليل البدوي: "التبديد الاقتصادي لميزانية الدولة" نوفمبر 2003.

أخيراً، سنحاول التثبت من صحّة تأكيداتنا من خلال طرح السؤال على "تقرير التنمية البشريّة في العالم" الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول نتائج تونس على مستوى التنمية البشريّة، أي تقييم نتائجها بالمقارنة مع مجموع أمم العالم. نلاحظ أنّ تونس ما انفكت منذ 1993 تتراجع في الترتيب الدّولي حسب مؤشر التنمية البشريّة، وذلك من المرتبة 78 إلى المرتبة 89 سنة 2003 ثمّ المرتبة 91 سنة 2005. بعبارة أخرى تركت تونس ثلاثة عشر بلداً يتقدّمون عليها، خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة. ويرافق هذا التدهور على مستوى الترتيب حسب التنمية البشريّة، تعمّق التفاوتات الاجتماعيّة، وهو ما يبرزه فارق الترتيب على مستوى التنمية البشريّة إلا الترتيب حسب الدّخل الفردي بحساب معادل القدرة الشرائيّة بالدّولار الأمريكي، وذلك من إلا 13 سنة 1993 إلى إلا 20 سنة 2000 ثمّ إلا 23 سنة 2005. وبالتالي كان بإمكان تونس، بالنظر إلى ما حقّقه من نتائج اقتصاديّة، تحقيق نتائج أفضل بكثير من أجل الرّفاهة الاجتماعيّة لسكانها.

فتحي الشّامخي

سبتمبر 2008

لقد حاولنا أن نبين من خلال هذا النصّ الطبيعة المشؤمة للدين الخارجي، وذلك من خلال تحليل بعض تبعاته الاقتصادية والاجتماعية. أي أنّ الدين الخارجي الذي هو آلية استثمارية جديدة، ما انفكّ يخرب كافة جهود الشعب التونسي من أجل رقيه الاقتصادي والاجتماعي وتحرره السياسي. مع ذلك، وبأي شكل من الأشكال، لم يقع استشارة التونسيين حول الدين الخارجي، أو حول الخيارات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي يفرضها تسديد خدمة الدين، فيما لم تستخدم القروض الخارجية في صالحهم، وإنما كانت دائماً بالنسبة إليهم بمثابة الأموال الوهمية. لكن وعلى الرغم من ذلك يتسلط تسديد هذا الدين عليهم بدون رضاهم الصريح. والأدهى من ذلك هو أنّ سداد هذا الدين "يزيل رغيف الخبز من أفواههم". بالإضافة إلى ذلك يتطلب استمرار خدمة الدين الجائرة مصادرة حقوقهم الأساسية.

في ظل الظروف الراهنة، لا تتوفر أية آلية ديمقراطية من شأنها أن تمكن التعبير الحر للإرادة الشعبية حول الدين الخارجي. حيث أنّ ميزان القوى الحالي هو في صالح القوى الرأسمالية التي تستمدّ الوجود الوفير من هذه الآلية. لكنّ بإمكان الأحزاب السياسية (المستقلة فعلاً عن السلطة) والاتحاد العام التونسي للشغل والجمعيات ومناضلي حقوق الإنسان بصفة عامّة، متى قرّرت تبني موضوع الدين الخارجي، من خلال جعله أحد محاور عملها، بهدف تحسيس الرأي العام وحفز نقاش واسع حوله، خلق الشروط التي من شأنها أن تساهم في خلق ميزان قوى جديد يمكن من تحرير تونس والطبقات الشعبية من آفة الدين الخارجي، ومن سياسة التعديل الهيكلي التي يغديها.

تعتقد لجنة إلغاء دين تونس الخارجي أنّه من المفروض أن لا تعلق أية مصلحة فوق الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للشعب التونسي، وبشكل خاصّ عندما تتعارض تلك المصلحة مع هذه الحقوق. من المفروض أيضاً أن تُمثل الاستجابة إلى هذه الحقوق الأساس الذي يقوم عليه العمل السياسي. ولا يمكن للسلطة السياسية أن يكون لها شرعية ديمقراطية إلا بقدر ما تخدم هذه الحقوق. واعتباراً لكل ذلك تجعل اللجنة من إلغاء الدين الخارجي لتونس هدفها الرئيس.

كما تعتقد لجنة إلغاء دين تونس الخارجي أنّه من أجل توفير الشروط الضرورية لبروز ميزان قوى ديمقراطي لصالح إلغاء الدين، يتوجّب تنسيق العمل مع كافة المبادرات المثيلة في المنطقة العربية.

كما تستند لجنة إلغاء دين تونس الخارجي على العمل الجبار الذي تنجزه على المستوى الدولي منذ عقدين من الزمن، مجموعة كبيرة من الجمعيات والمنظمات والحركات الاجتماعية التي من بينها شبكة لجنة إلغاء ديون العالم الثالث الدولية، والتي تنتمي إليها لجنتنا، من أجل فضح آلية دين البلدان "النامية" والمطالبة بإلغاء الدين الخارجي.